الأمم المتحدة

A/C.2/56/SR.18

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

Distr.: General
5 April 2002
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة ١٨

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد جومالا (نائب الرئيس) ..... (إندونيسيا)

المحتويات

البند ٩٨ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

01-60724 (A)
0160724

في غياب السيد سيكس دا كوستا (البرتغال)، تولى السيد جومالا (إندونيسيا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٩٨ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع) (A/56/115 وCorr.1-E/2001/92 وCorr.1، A/56/74، A/56/189، A/56/222-S/2001/736، A/56/303، A/56/304، A/56/318، A/56/358، A/56/395)

(أ) **تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ وضع أعمال القرن ٢١** (تابع) (A/56/3، A/56/19، A/56/25، A/56/306، A/56/379)

١ - **السيد ستايهيلين** (المراقب عن سويسرا): أبلغ المشتركين في الجلسة بالبيان الوزاري الذي اعتمده الاجتماع الوزاري الإقليمي للجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة من أجل مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وذكر أن البيان تعرض للسياسات الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية بطريقة متوازنة يُعزز فيها كل جزء سائر الأجزاء. وأضاف أن هذا البيان لم يقتصر على إعادة تأكيد الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر قمة ريو والدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة، بل يوصي أيضاً بمزيد من الإجراءات التي تُتخذ على الصعيدين العالمي والإقليمي. وقال إن البيان يبعث برسالة سياسية قوية إلى مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، وذلك بتعبيره عن استعداد منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا لتحمل مسؤولياتها وتبادل خبراتها وتقديم دعمها لمناطق العالم الأخرى. وأضاف في هذا الصدد أن الأمر يحتاج إلى جهود أكثر بكثير للتصدي لمشاكل مثل الفقر المستمر في كثير من أجزاء العالم، وانعدام العدل والمساواة، وانتهاكات الحقوق الأساسية، وتزايد عدد الصراعات، والتغيرات البيئية العالمية التي تهدد بقاء البشرية في المدى الطويل.

٢ - وقال إنه لا بد من العثور على استجابات جماعية لهذا الخطر. وأضاف أن إحدى الاستجابات الممكنة هي التوصل إلى " صفقة عالمية" يقوم بمقتضاها كل بلد بتقديم مساهماته الخاصة في الجهود المبذولة للتصدي للتحدي العالمي المشترك وهو التنمية المستدامة. وقال في هذا الصدد إن سويسرا، باعتبارها بلداً جبلياً ستجعل التنمية المستدامة للجبال قضيتها الرئيسية وتعرب عن أملها في أن تستطيع العمل مع البلدان الجبلية الأخرى في الدعوة للمسائل المتصلة بالجبال وفي تطوير هذه المسائل. وأضاف أن من الموضوعات الأخرى ذات الأولوية بالنسبة لسويسرا موارد المياه العذبة، والتنمية الاجتماعية، والتخفيف من وطأة الفقر، والمسائل المتصلة بالتجارة، وشؤون الحكم. وقال إن من رأي وفده أن أحد التحديات الرئيسية التي تواجه مؤتمر قمة جوهانسبرغ هي تحديد عناصر هذه "الصفقة العالمية". وأضاف أن النجاح في هذا المسعى من شأنه أن يجعل مؤتمر القمة رمزاً لقدرة العالم على التصدي للتحديات والصراعات المعاصرة من خلال المناقشة البناءة والسعي المشترك إلى حلول متعددة الجوانب للمشاكل المتعددة الجوانب.

٣ - **السيد أليموف** (طاجيكستان): أعرب عن رأيٍ مؤداه أن الاستقراء السياسي عنصر هام في تحقيق التنمية المستدامة. وذكر أن طاجيكستان التي عانت من الصراع المسلح لأعوام كثيرة تعلق أهمية خاصة على بناء السلام في فترة ما بعد الصراع وعلى الحوار بين جميع القوى السياسية كشرط للتنمية المستدامة.

٤ - وذكر أن مسألة الوصول إلى المياه العذبة مسألة سلم بها قادة العالم كمشكلة من المشاكل الرئيسية في القرن ٢١. وأضاف أن إعلان الألفية قرر تخفيض عدد من لا يستطيعون الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وذكر في هذا الصدد أن المنتدى العالمي الثالث للمياه الذي سيعقد في كيوتو باليابان في آذار/مارس ٢٠٠٣ سيكون نقطة بداية طيبة للسنة الدولية للمياه العذبة. وقال إنه يتعين على الجمعية العامة أن تدعم ما سبق القيام به من أعمال لتكفل بذلك نجاح هذا المشروع البالغ الفائدة. وذكر أن وفده على استعداد لتقديم مشروع قرار إلى الجمعية العامة بشأن هذه المسألة.

٥ - **السيد كومالو** (جنوب أفريقيا): قال إن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ كان بطيئاً وأنه قد تشتت لانعدام التكامل بين مبادرات التنمية المستدامة والتمويل وسائل آليات التنفيذ الحاسمة. وأضاف أنه نتيجة لذلك لا تزال البلدان النامية تواجه مشكلة قصر العمر المتوقع وارتفاع مستويات الأمية والقدرة المحدودة على الانتفاع بخدمات أساسية مثل المياه النقية والرعاية الصحية. وقال إن العولمة قد أدت في الواقع إلى ارتفاع مستويات الفقر في البلدان النامية وإلى اختلالات اقتصادية غير مقبولة بين بلدان الجنوب وبلدان الشمال. وذكر أن الفقر وانعدام المساواة هما أكبر الأخطار التي تتعرض لها التنمية المستدامة في العالم في القرن ٢١. وأضاف أن القضاء على ضروب التفاوت هذه سوف يؤدي إلى تغييرات في شروط التجارة والاستثمار والإعفاء من الديون. على أنه ذكر أن الحكومات لا تستطيع تحقيق هذا الهدف وحدها وأن إقامة الشراكات مع دوائر الأعمال والصناعة والمجتمع المدني مسألة حاسمة في هذا الصدد. وأضاف أن البرامج الإقليمية مثل برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا هي برامج مثالية كنماذج في الإنجاز.

٦ - وقال إن المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة ينبغي أن يكفل تحديد الالتزام بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وأضاف أنه ينبغي للمؤتمر، على وجه الخصوص، أن يحقق التوصل إلى توافق عالمي في الآراء بشأن الشراكة من أجل تأكيد برنامج عمل جوهانسبرغ مع تحديد واضح ومتفق عليه لأدوار مختلف الشركاء ولمسؤولياتهم. وذكر أن برنامج عمل جوهانسبرغ ينبغي أن يستند إلى عوامل رئيسية تكون لها الأولوية وتسهم إسهاماً مباشراً في القضاء على الفقر ووقف زيادة التهميش الاقتصادي للبلدان النامية. وأضاف أنه ينبغي أيضاً أن يتعرض المؤتمر لمسألة هامة هي مسألة النظام الدولي للحكم. وقال إن إضفاء الطابع الديمقراطي على أسلوب الحكم الدولي أمر أساسي لتعزيز التنمية المستدامة ومن ثم أعرب عن أمله في أن يوافق مؤتمر القمة على آليات معززة لأسلوب في الحكم يساعد على التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالإدارة البيئية الدولية قال إنه ينبغي لمؤتمر القمة العمل على أن ينتهي استعراضه إلى نظم يكون عبئها أقل وطأة على البلدان النامية ويُتجنب فيها الازدواج.

٧ - وقال إن المؤتمر التحضيري الأفريقي الذي عقد في نيروبي تحضيراً لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي يُعقد في عام ٢٠٠٢ قد حدد المشاكل التي تواجه القارة في مجالات التنمية البشرية، وتمويل التنمية المستدامة، والأمن الغذائي، وإدارة الموارد الطبيعية، والسلام والأمن والاستقرار. وفيما يتعلق بالزراعة والأمن الغذائي، ذكر أن البلدان الأفريقية شددت على ضرورة أن تقوم البلدان المتقدمة النمو بفتح أسواقها أمام منتجات أفريقيا وإلغاء الإعانات الزراعية. وذكر أنه كان من رأي الوزراء الأفريقيين أن مؤتمر قمة جوهانسبرغ ينبغي أن يسلم

بأهمية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وشدد في النهاية على أهمية الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التي وضعت الأساس للتنمية المستدامة في أفريقيا. وأضاف أن هذه المبادرة تستهدف إقامة شراكة بين أفريقيا والعالم المتقدم النمو من أجل إعادة تنشيط القارة.

٨ - **السيد بوبوف** (بيلاروس): قال إن العملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة أخذت تدخل مرحلة هامة جداً لمناقشة المسائل الموضوعية. وذكر أن بيلاروس تؤيد تأييداً تاماً النهج المتكامل في تحليل التقدم الذي تحقق في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ من حيث العلاقة المتبادلة بين الجوانب الوطنية والإقليمية والعالمية. وأضاف أن بحث المسائل الموضوعية يتعين فيه تحقيق التوازن بين مصالح واحتياجات دول بلغت مراحل مختلفة جداً من النمو الاقتصادي والاجتماعي. وأضاف أن بيلاروس نفسها بلد يمر اقتصاده بمرحلة الانتقال وأنها كانت أول دولة من الدول المستقلة حديثا تضع وتنفذ استراتيجيات وطنية بشأن التنمية المستدامة.

٩ - وانتقل إلى الجوانب الفردية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ فقال إن بيلاروس ترى أنه ينبغي على سبيل الأولوية توجيه الاهتمام إلى المسائل الجديدة التي لا تتضمنها الوثيقة العالمية وكذلك إلى المسائل التي لم يتحقق بالنسبة لها تقدم يذكر أو أصبحت بالغة الصعوبة. وأضاف أن المسائل الرئيسية بالنسبة للتنمية المستدامة هي التمويل ونقل التكنولوجيات. وأعرب عن أسفه لأن مسألة الكيفية التي تجعل الاستثمار في عمليات التنمية المستديمة أمراً جذاباً لم تلق حتى الآن إجابة عالمية مقبولة. وذكر أنه ينبغي في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي بحث الفرص والآليات الجديدة بحثاً مفصلاً من أجل التوصل إلى تدابير لتمويل التنمية المستدامة، كما ينبغي بحث الآليات الراهنة بحثاً نقدياً ووضع توصيات محددة لتحسينها. وقال إن أهم جوانب الأعمال التحضيرية لمؤتمر ريو + ١٠ هي زيادة تعزيز دور وسلطان الاتفاقات البيئية الأساسية، والعمل بوجه خاص على التعاون الدولي لتعزيز إمكانيات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال على الوفاء بطريقة فعالة بالتزاماتها بمقتضى هذه الاتفاقيات.

١٠ - **السيد ريم سونغ كول** (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية): قال إن تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي يستلزمان أن تقوم جميع الدول بتنفيذ إعلان ريو والتعهدات السياسية بشأن البيئة والتنمية وتعزيز التعاون الدولي في هذا الصدد. وذكر أن الفجوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو قد ازدادت اتساعاً بسبب الآثار السلبية للعولمة. وقال إن أنماط الإنتاج والاستهلاك التي لا يمكن الاستمرار فيها قد فرضتها البلدان المتقدمة النمو على البلدان النامية مما يؤدي إلى تدهور البيئة العالمية.

١١ - وذكر أنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تتخذ تدابير عملية لتطبيق وتنفيذ بروتوكول كيوتو في أقرب وقت ممكن، على الرغم من القرارات الافتراضية غير المسؤولة لبعض البلدان التي تحاول إخضاع المسألة لمصالحها الاقتصادية الخاصة. وأضاف أن بلده يطالب هذه البلدان بالتصديق على بروتوكول كيوتو وتنفيذه في أقرب وقت ممكن.

١٢ - وقال إنه يتعين نقل الموارد المالية والتكنولوجيات من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية، كما يتعين التوسع في التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال الاستثمار حتى تستطيع البلدان النامية أن تُسهم في حل المشكلات البيئية العالمية عن طريق حماية بيئاتها وتحقيق التنمية المستدامة. وأضاف أنه يتعين على المنظمات الدولية

أن تُكثف أنشطتها التعاونية حتى تستطيع البلدان النامية أن تحقق تقدماً حقيقياً في التنمية المستدامة.

١٣ - وذكر أن حماية البيئة أمر يكفله القانون في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وأن حكومته تقوم بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وأن وفده يُعطي تأكيداً بمشاركة بلده مشاركةً إيجابيةً في الجهود الدولية التي تُبذل من أجل تنفيذه.

١٤ - **السيدة شريفه زارة** (ماليزيا): قالت إنه لم يحدث تغيير يُذكر خلال السنوات العشر التي انقضت منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وأن مبادئ وممارسات التنمية المستدامة المنصوص عليها في جدول أعمال القرن ٢١ لا يجري تنفيذها في الواقع. وذكرت أن جدول أعمال القرن ٢١ وإعلان ريو لم يكونا هما النقطتين المرجعيتين الرئيسيتين في المفاوضات والدبلوماسية الدولية على نحو ما انعقد عليه العزم. وأضافت أن العالم ما زال مقسماً بطريقة حادة بين الأغنياء والفقراء وأن البيئة العالمية ما زالت تتدهور بمعدل يثير الانزعاج. وقالت إن مبدأ تقاسم الأعباء وفقاً لمعايير التنمية الاقتصادية في البلدان قد تم الالتزام به في الخطب أكثر مما التُزم به في التطبيق. وذكرت أنه على الرغم من العدد الهائل من الوثائق التي تمخض عنها كثير من الاجتماعات الرفيعة المستوى فإن الأمم المتحدة أخفقت في تحديد وسائل التنفيذ.

١٥ - وقالت إن الدبلوماسية البيئية الدولية ما زالت بطيئة الحركة وتركز فيها المفاوضات على البحث عن القواسم المشتركة الدنيا وما يترتب عليها من الترتيبات التنظيمية ثم تبدأ رحلة التنفيذ البطيئة من جانب الدول وهنا يصبح التحقق أحياناً أمراً مستحيلاً. وذكرت أن التطورات السياسية الأخيرة على الجبهتين الاقتصادية والبيئية هي صورة لانعدام الإرادة السياسية بالنسبة للإجراءات العالمية التي يمكن اتخاذها تحقيقاً لهدف "المستقبل المشترك".

١٦ - وذكرت أن من الضروري لهذا الأخذ، عند الإعداد لمؤتمر القمة العالمي من أجل التنمية المستدامة، بنهج أكثر تحلياً بروح النقد في دراسة ما أُحرز من تقدم وما تحقق من نتائج منذ مؤتمر ريو. وذكرت أنه لا ينبغي تبادل الاتهامات بالنسبة لما صنع الشمال أو لم يصنع أو بالنسبة لما يحتاج إليه الجنوب ولا يتوافر له. وأضافت أن جدول أعمال القرن ٢١ لا يلقي عبء التغيير على الجنوب أو ينظر إلى التنمية المستدامة على أنها لا تكون ممكنةً إلا بعد تحقيق التنمية الاقتصادية أو لا تكون ممكنة في الجنوب إلا بعد أن يكون الشمال قد قام بتنظيف بيته.

١٧ - وقالت إنه قد أُنفق وقت كاف في تعريف "التنمية المستدامة" وأن الآوان قد آن للقيام بعمل. وأضافت أن مسألة "وسائل التنفيذ" مسألة ينبغي التصدي لها؛ وأضافت أن جدول أعمال القرن ٢١ لن يكون له معنى بدون توفير الموارد المالية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات وتطوير المؤسسات.

١٨ - وقالت إن الأمم المتحدة ينبغي لها أن تقوم بدور أكبر لا في تعزيز الالتزامات السياسية فحسب بل أيضاً في ترجمتها ترجمةً عملية ملموسة. وذكرت أنه ينبغي لها على الأقل أن تُنسِّق تنسيقاً فعالاً على صعيد المسائل الكلية بهدف التأثير على القرارات والمداولات في المؤسسات الدولية الأخرى ذات الصلة، وخاصة صندوق البنك الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية. وأضافت أن التقسيم التقليدي غير المرن للعمل بين الأمم المتحدة وهذه الوكالات يجب أن يختفي. وقالت إن العمليات التي ينطوي عليها الإعداد للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية

ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة هي عمليات متداخلة وحاسمة بالنسبة للتنفيذ الكامل لجدول أعمال القرن ٢١، ومن ثم يتعين على الأمم المتحدة أن تضمن لنفسها دوراً أكبر باعتبارها مركز التنسيق ومحرك التطور بالنسبة للتنمية المستدامة.

١٩ - وقالت إن الغرض الرئيسي من مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة ينبغي أن يكون هو تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في ريو. وذكرت أنه يتعين بذل جهود أكبر لترجمة هذه الالتزامات إلى حقيقة واقعة خلال أُطر زمنية محددة. وأضافت أن مبدأ المسؤوليات مشتركة ولكنها مختلفة ينبغي أن يكون هو الإطار لتعزيز التعاون الدولي وتقوية وتجديد الشراكة العالمية بين الشمال والجنوب في تحقيق هدف التنمية المستدامة. وقالت إن الحكم على مدى نجاح مؤتمر القمة العالمي سيكون معياره ما إذا كان هذا المؤتمر قد تجاهل الاختلافات وسعى إلى تحقيق القواسم المشتركة الدنيا من أجل التوصل إلى توافق في الآراء لا معنى له أو حقق اتفاقاً عالمياً حقيقياً على تنفيذ الالتزامات التي تم الارتباط بها منذ عقد من الزمان من أجل الصالح المشترك والرخاء المشترك للإنسانية كلها.

٢٠ - **السيدة فو** (سنغافورة): قالت إن وفدها يوافق على البيان الذي قدمه ممثل جمهورية إيران الإسلامية نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، وذكرت أن مهمة تحقيق التنمية المستدامة لن يزيدها يُسراً مرور الوقت. وأضافت أن التحديات البيئية المتزايدة قد أصبحت بحق تحديات عالمية عابرة للحدود.

٢١ - وقالت إن سنغافورة نفسها، باعتبارها دولة جزرية صغيرة مكتظة بالسكان، بحاجة إلى التحول الحضري حتى يمكنها الاستمرار في النمو الاقتصادي، وأن المسألة هي كيفية تصميم وإدارة المستوطنات الحضرية بطريقةٍ مسؤولة بيئياً. وأضافت أنه لا خيار أمامها سوى أن تنظر إلى الحماية البيئية نظرةً جدية باعتبارها الوسيلة الوحيدة للإبقاء على سنغافورة كمكان صالح للعيش. وذكرت أن سنغافورة لهذا قد استندت في سياساتها وبرامجها البيئية إلى مبدأ تحقيق التوازن بين التنمية والبيئة. وذكرت أن النمو الاقتصادي لن يتحقق على حساب البيئة، ولكن نمو السكان، وزيادة النزعة الاستهلاكية، وقلة الموارد الطبيعية، قد جعلت الاحتفاظ بالاستدامة البيئية أمراً متزايد الصعوبة بالنسبة لسنغافورة.

٢٢ - وقالت إن الحماية البيئية هي بلا جدال مصلحة عامة عالمية تتطلب القيام بعمل جماعي من جانب المؤتمر العالمي. وذكرت أن الجمع بين الاستجابات الوطنية والاستجابات الدولية أمر حاسم في التعامل مع تعقيدات البيئة والتنمية المستدامة. وأضافت أن سنغافورة على استعداد تام لتقاسم خبرتها في الإدارة الحضرية وتخطيط وتصميم النقل الحضري، وهندسة المياه والتخلص من المياه المستعملة، وإدارة البيئة من خلال برامج مثل برنامج تقديم المساعدة التقنية للدول النامية الجزرية الصغيرة.

٢٣ - وقالت إن الفرصة التي يُتيحها مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة ينبغي اغتنامها والقيام بتقييم أمين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وأضافت أنه ينبغي اتخاذ تدابير هامة للتصدي للمجالات التي يلزم فيها القيام بمزيد من الإجراءات.

٢٤ - **السيدة فرويدنشوس-رايكل** (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية): قالت إن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ركزت في البيانات التي قدمتها في الاجتماعات الوزارية الإقليمية التي عُقدت تحضيراً لمؤتمر القمة العالمي من أجل التنمية المستدامة، على مبادرتين عالميتين تؤثران تأثيراً مباشراً على مدى إسهام الصناعة في

التنمية المستدامة، وهما مفاوضات غات وإنشاء منظمة التجارة العالمية من ناحية وجدول أعمال القرن ٢١ من ناحية أخرى. وذكرت أن معظم البلدان النامية ازدادت تهميشاً في هاتين المبادرتين العالميتين وأنها لا تستفيد من تحرير التجارة. وأضافت أن العالم النامي قد زاد نصيبه مع مضي الوقت من القيمة المضافة العالمية للتصنيع، ولكن معظم هذه الزيادة جاء من النمو السريع في البلدان التي أخذت حديثاً تسير على طريق التصنيع. وقالت إن نصيب أقل البلدان نمواً توقف عند ٣, ٠ في المائة ابتداء من عام ١٩٨٠ فصاعداً وأضافت أن البلدان النامية ككل لا تشارك في الاتجاه العالمي نحو تخفيف حدة التلوث الناجم عن الأنشطة الصناعية. وقالت إن معظم البلدان النامية القليلة التي تستفيد من تحرير التجارة خففت من حدة التلوث الناجم عن قطاعها الصناعي؛ ولكنها أعربت عن أسفها لأن هذه الفوائد تقابلها في كثير من الأحيان زيادة في الأحمال التلوثية الإجمالية الناجمة عن زيادة الإنتاج.

٢٥ - وقالت إن ١٥ بلداً نامياً تشارك في هاتين المبادرتين العالميتين وتستفيد منها. وذكرت أن العامل المشترك فيما يبدو بين جميع هذه البلدان هو قدرة قطاعها الصناعي على تحسين مركزه التنافسي من خلال التغيير التكنولوجي. وأضافت أن ما جعل ذلك ممكناً هو أن هذه البلدان استفادت من التكنولوجيات المتقدمة التي تحسن الأداء الاقتصادي والبيئي لقطاعاتها الصناعية.

٢٦ - وقالت إن مشروع اليونيدو للسلامة الغذائية الذي نُفذ مؤخراً في سبعة من البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في المنطقة الإفريقية هو مثال لكيفية الجمع بين التكنولوجيات المختلفة بطرق تسهم في وقت واحد في تيسير التجارة وحماية البيئة. وأضافت أنه في ضوء الدليل القوي على الفوائد التي تعود من التوفيق بين التكنولوجيات فإن من رأي اليونيدو أنه يلزم أن يقوم مؤتمر القمة بوضع مقترحات محددة بشأن الكيفية التي تدعم بها الجولة الجديدة من اتفاقات تحرير التجارة والاتفاقات البيئية العالمية السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة. وأضافت أن برامج ومشاريع التعاون التقني لازمة للمساعدة على ضمان تكامل جميع أجزاء العالم، بما فيها أقل البلدان نمواً، في الاقتصاد العالمي والشبكات البيئية بطريقة تحقق النفع المتبادل. وذكرت أن اليونيدو تعمل على ضمان هذا التكامل من خلال ١٨ برنامجاً وطنياً متكاملاً تقوم الآن بتنفيذها ومن خلال برامجها الإقليمية لغرب أفريقيا وللجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، وكلها يسهم في تيسير التجارة القائمة على الزراعة التي تدعم حماية البيئة. وأضافت أن اليونيدو تعمل أيضاً على أن تتوافر لأكبر عدد ممكن من البلدان القدرة على توفير التمويل للمشاريع الداعمة لأهداف بروتوكول كيوتو واتفاقية ستوكهولم على نحو يدعم تيسير التجارة. وقالت إن تكامل هاتين المبادرتين العالميتين يمكن أن يحقق أقصى إسهام للتوسع الصناعي للبلدان النامية في تحقيق تنمية مستدامة أكثر عدلاً وأكثر تحملاً للمسؤولية الاجتماعية.

٢٧ - وقالت إن اليونيدو تعمل أيضاً على الانتهاء من وضع الصيغة النهائية لمساهمتها في مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة. وذكرت، على وجه الخصوص، أن اليونيدو تبحث مبادرة في مجال تقدير الاحتياجات فيما يتعلق بالتكنولوجيا وتشجيع نقل التكنولوجيا ونقل المعارف.

٢٨ - **السيد يامبولسكي** (أوكرانيا): قال إن بلده يعلق أهمية كبيرة على تنفيذ سياسة التنمية المستدامة. وذكر أن أنشطة حماية البيئة ينبغي أن توجَّه نحو وضع الأسس القانونية والمنهجية لإدارة الموارد الطبيعية، ونحو حماية

البيئة والسلامة النووية، ونحو ضمان تنفيذها تنفيذاً فعالاً. وأضاف أن حكومته وقّعت أخيراً على اتفاقية ستوكهلم بشأن الملوثات العضوية الثابتة وانضمت إلى بروتوكول قرطاجنة للسلامة البيولوجية وأنها تستعد للانضمام إلى اتفاقية روتردام لتطبيق إجراء الموافقة المسبَّقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات خطرة معينة متداولة في التجارة الدولية. وقال إن أوكرانيا ستبذل كل ما في وسعها للإسهام في التنفيذ العملي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وأعرب عن أمله في أن يستطيع المؤتمر السابع لأطراف الاتفاقية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل التي ما زالت معلقة وبذلك يهيئ الظروف الملائمة للتصديق على بروتوكول كيوتو.

٢٩ - وذكر أن الاستعراض القادم للتقدم المُحرز منذ مؤتمر قمة ريو ينبغي أن يُحدد المشاكل الجديدة التي ظهرت وأن يُقرر أولويات العمل حتى يُعطي دفعةً قويةً للمضي في تنفيذ مبادئ جدول أعمال القرن ٢١ وأحكامه. وأضاف أن مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة ينبغي أن يركز على الشواغل العالمية الرئيسية مثل القضاء على الفقر، والبيئة والصحة، والإدارة السليمة، والاستخدام المستدام للطاقة والموارد الطبيعية والمحافظة عليها، وتعزيز الإنتاج المستدام وأنماط الاستهلاك المستدامة، وجعل العولمة في خدمة التنمية المستدامة. وقال إن نتائج هذا المؤتمر ينبغي أن تؤكد من جديد التزام البلدان المشاركة بالتنمية المستدامة، المستندة إلى النمو الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة. وقال إن الالتزامات السياسية على أعلى المستويات مسألة بالغة الأهمية.

٣٠ - وذكر أن أوكرانيا تعلق أهمية كبيرة على التعاون الإقليمي في المسائل البيئية وتقدر أنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة في هذا الصدد. وأضاف أن حكومته شرعت فعلاً في الإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس المعني بالبيئة في أوروبا، وهو المؤتمر الذي سيُعقد في كييف في عام ٢٠٠٣.

٣١ - وقال إن تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر لا ينبغي النظر إليه بمعزل عن الجهود الأخرى المبذولة لتعزيز التنمية المستدامة. وذكر أن حكومته تعمل بنشاط للانتهاء من عملية الانضمام إلى هذه الاتفاقية.

٣٢ - **السيد سارون** (كمبوديا): قال إن المشاكل البيئية لا تعرف الحدود، ومن ثم فإن تدهور البيئة تترتب عليه تهديدات كثيرة يمكن أن تؤثر على كل من العالم النامي والعالم المتقدم النمو. وذكر أن اتساع الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية يمثل تهديداً خطيراً. وأضاف أنه على الرغم من التقدم المُحرز نحو تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة فإنه ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به.

٣٣ - وقال إن كمبوديا ترحب بإنشاء فريق استشاري على مستوى عال يُسهم في نجاح مؤتمر القمة. وذكر أن كمبوديا يشرفها أن تكون البلد المستضيف لمؤتمر المائدة المستديرة لآسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستديمة، وهو المؤتمر الذي يُعقد في أواخر شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وقال إن وفده يود أن يُسجل اعترافه بالدعم الذي تلقاه بلده من المصرف الإنمائي الآسيوي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٣٤ - وقال إن حكومته في تناولها لمسألة تخفيف حدة الفقر قد حددت المسائل البيئية باعتبارها أولوية من أعلى الأولويات في الخطة الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وذكر أن خطة العمل البيئية الوطنية تتضمن

الشواغل البيئية التي وردت في جدول أعمال القرن ٢١ وغيره من الوثائق البيئية ذات الصلة. وأضاف أنه في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ قام بلده بإدخال إصلاحات على قطاعي الغابات ومصائد الأسماك بغرض منع ومكافحة قطع الأشجار بطريقة غير قانونية وبناء نظام أفضل لإدارة الغابات. وقال إن هناك أيضاً إصلاحات يجري تنفيذها في القطاعات الأخرى والغرض منها هو الحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارتها. وذكر أن الإطار القانوني يجري تكييفه بغرض تعزيز الطاقات المؤسسية. وقال إن حكومته تقوم أيضاً بتشجيع مختلف أصحاب المصلحة، بما فيهم القطاع الخاص والمجتمع المدني، في عملية اتخاذ القرارات.

٣٥ - وذكر أن كمبوديا ملتزمة أيضاً بتنفيذ خطط العمل البيئية التي اقترحتها رابطة أمم جنوب شرقي آسيا للتصدي للشواغل الإقليمية، بما فيها سياسة المنع التام لعمليات الحرق. وأضاف أن كمبوديا قد انضمت إلى المجتمع العالمي فيما يبذله من جهود للتغلب على المسائل الأساسية المتصلة بالاحترار العالمي. وقال إن حكومته إذ ترحب بنتائج المؤتمر الأخير الذي عقد في بون تحث على اعتماد الوثائق الرسمية التي تمهد الطريق للتنفيذ العملي لبروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

رفعت الجلسة في الساعة ١٦/٣٠.